

مركز دراسات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري

أ. قويدري محمد - جامعة الأغواط
أ. وصاف سعدي - جامعة ورقلة

ملخص:

لا تعني القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الأسواق تدعيم الدولية مركزه التنافسي في سوق التجارة الدولية فحسب، بل إن قدرة الاقتصاد الوطني على تطوير هيكله الإنتاجية والمالية في مواجهة التطورات والتكتلات الدولية تعتبر مكونا هاما للقدرة التنافسية. ولقد مثلت المنظمة العالمية للتجارة وبقية التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة عبر العالم، أحد التحديات الهامة التي تواجه الجزائر. وبغية مجابهة التنافسية الدولية والنفوذ إلى الأسواق العالمية، من الأهمية بمكان تثمين الميزات النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على جملة من السياسات والتدابير، على المستويين الكلي والجزئي. وسوف نناقش، ضمن مقالنا هذا، محورين أساسيين هما:

- 1 - الإطار النظري للميزة التنافسية.
- 2 - أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على دعم القدرة التنافسية.

مقدمة

خلال العقدین الأخيرین، اتسمت البيئة العالمية بالعديد من التغيرات والتطورات، ممثلة في طفرة التكنولوجيا، والاتجاه المتزايد نحو قيام التكتلات الاقتصادية، إضافة إلى المحاولات المتكررة لرفع الحواجز على التجارة الدولية، مع فرض قيود حمائية جديدة تتعلق بمعايير الجودة، والبيئة، ومقاييس العمل الدولي. إن هذا الاتجاه فرض - دون شك - تحدياً واقعياً على اقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، وأصبح وضعها مرهوناً بمدى قدرتها على زيادة تنافسيتها لمواكبة تلك التغيرات.

لقد طور مفهوم الميزة التنافسية تبعاً لعدة حقبات زمنية بدءاً من نظرية الميزة النسبية التي صاغها Ricardo خلال 1817 وتم إسنادها بنظرية وفرة عناصر الإنتاج للاقتصاديين السويديين Heckscher و Ohlin خلال 1933. كما بدأت مراجعة النماذج السابقة باعتماد نظرية عناصر الإنتاج الجديدة وذلك بالتركيز على رأس المال البشري كعنصر إنتاجي، فضلاً عن نظرية الفجوة التكنولوجية التي صاغها Posner في 1961 ونظرية دورة حياة المنتج لصاحبها Vernon في 1966. كما جاءت محاولة Linder عام 1967 بإدخال عنصر الطلب المحلي كعامل أساسي في تفسير المزايا النسبية وتحديد نمط الإنتاج والتخصص، فضلاً عن ظهور العديد من نماذج وفرات النطاق والمنافسة الاحتكارية التي قدمها كل من Krugman في 1979 و Lancaster في 1980. في سياق هذه التطورات، أدخلت مدرسة إدارة الأعمال مفهوم القدرة التنافسية في منتصف الثمانينيات، حيث استهدفت تطبيق أدوات التحليل الجزئي في تفسير التخصص والتبادل التجاري. وبالرجوع إلى الكتابات المتعلقة بتعريف التنافسية، يلاحظ أن هناك اختلافاً في مفهومها وفقاً لمستوى التحليل، وذلك إما على مستوى المنشأة (المؤسسة) أو الصناعة أو الدولة.

وبعيداً عن الجدل الدائر بين الاقتصاديين حول المفاهيم، من الأهمية بمكان أن نحلل مدى قدرة الاقتصاد الجزائري على كسب ميزات تنافسية والشروط اللازمة لذلك حتى يكون على استعداد لمسايرة عولمة النشاط الاقتصادي، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الطرف الأوروبي والاستعدادات الحثيثة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما تقتضيه من تحرير للتجارة وتطبيق المعايير الدولية في المعاملات. كما تجدر الإشارة في هذا السياق، أن المقدرات الاقتصادية الوطنية المادية منها والبشرية، إضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو الديمقراطية والشفافية، قد

تكون جميعها عوامل أساسية من شأنها إكساب الاقتصاد الوطني قدرة على مجابهة المنافسة الأجنبية كما تؤهله للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

يتناول مقالنا هذا العنصرين التاليين:

1- الإطار النظري للميزة التنافسية؛

2 - أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على دعم القدرة التنافسية.

أولاً: الإطار النظري للميزة التنافسية:

1 - مفهوم التنافسية:

إن مفهوم التنافسية يختلف وفقاً لمستوى التحليل، وهو إما على مستوى المنشأة أو الصناعة أو الدولة. ومن هنا كان من الضروري عرض المفاهيم تبعا لمستويات التحليل.

مفهوم التنافسية على مستوى المنشأة (المؤسسة) والصناعة:

تحفل الدراسات بالعديد من المفاهيم للمنشأة التنافسية، جاءت لتعكس أربعة معايير أساسية هي: الربحية والتميز، والتفوق (المساهمة في التجارة الدولية)، والمساهمة في النمو المتواصل. فالربحية هي قدرة الشركة على تحقيق ربح مضطرد قابل للاستمرار. التميز هو نجاح الشركة في تحقيق الاختلاف عن الشركات الأخرى (من خلال منتج مميز أو تكلفة منخفضة نسبياً أو كلاهما). ويقصد بالتفوق أو المساهمة في التجارة الدولية، زيادة الشركة لحصتها من السوق العالمي. أما المساهمة في النمو المضطرد، فيقصد به مساهمة الشركة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمحافظة على هذه الزيادة. وجاءت التعاريف المختلفة لتشمل واحداً أو اثنين فقط من هذه المعايير. ومما لا شك فيه أن الشركة ذات القدرة التنافسية هي التي تحقق المعايير الأربعة، المترابطة بطبيعتها مع استمرار احتفاظها بهذه العناصر في بيئة تنافسية دولية.¹ وفيما يلي نتناول بعض التعاريف على النحو الآتي:

1 - منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مسح مرجعي، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد 19، أكتوبر 2002، ص 9.

*** التعريف الأول:** والذي يأخذ بعين الاعتبار معيار الربحية؛ حيث يرى البعض أن المنشأة التنافسية هي « المنشأة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكاليف الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معا »¹.

*** التعريف الثاني:** حيث يستخدم معياري الربحية والتفوق، حيث يتمثل تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة في قدرتها على بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية، وعلى منافسة المنتجات الأجنبية التي تباع في السوق المحلية. على أن تقاس الميزة التنافسية من خلال مقارنة الأسعار والتكاليف وتحديد ربحيتها، وكذلك أنصبة المنشآت من السوق بالنسبة للمنافسين الأساسيين².

*** التعريف الثالث:** والذي يستند إلى معياري التفوق والمساهمة في النمو المضطرد. حيث يقصد بتنافسية المنشأة، قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بتفوق، مع احتفاظ المنشأة بحصتها في السوق العالمية وزيادتها. وفي ذات الوقت المساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي مع المحافظة على هذا الارتفاع³.

وإذا انتقلنا إلى تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة، أو القطاع كما ورد في العديد من الكتابات نجد أنه متشابه إلى حد كبير مع مفهوم المنشأة التنافسية. وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، وتحقق أرباحا على أساس مضطرد⁴.

وأخيرا، يمكننا اعتبار الميزة التنافسية للصناعة هي قدرتها على المنافسة بمنتجاتها في الأسواق المحلية والعالمية، سواء من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة، استنادا إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية، وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد، بما يساهم في زيادة مستوى معيشة باضطراد⁵.

¹ - Mc Fetridge, D., "Competitiveness: concepts and measures", Industry Canada, Occasional Paper, No.5, April, 1995

² - عمارة، رياض السيد أحمد، التنافسية: المفهوم والتقدير، مجلة مصر المعاصرة العدد 461-462 يناير/أكتوبر، 2001.

³ - رجب عادلة، إمكانية زيادة القدرة التنافسية في خدمة الشحن الجوي المصري، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: القدرات التنافسية للاقتصاد المصري، آفاق المستقبل، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

⁴ - منى طعيمة الجرف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁵ - نوير، طارق أحمد، الوضع التنافسي للصناعات الكيماوية في مصر في ضوء التطورات المحلية والعالمية الجديدة، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، 2000.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الاقتصادي مايكل بورتر (Michael Porter) صاحب نظرية الميزة التنافسية، قد وضع نموذجاً لقياس القدرة التنافسية يستند على الأسس الجزئية (Micro) وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، وصنف العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين ضمن أربع مجموعات وهي:

- * ظروف عوامل الإنتاج ومدى توافرها؛
- * ظروف الطلب من حيث حجمه وأهميته وتأثيراته وأنماطه؛
- * وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط؛
- * الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.

1-2 - مفهوم التنافسية على مستوى الدولة:

في أوائل الثمانينيات، بدأ اهتمام الاقتصاديين بمفهوم القدرة التنافسية مع تطبيقه على مستوى الدول، وذلك نتيجة العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد مديونيتها الخارجية وارتفاع حدة المنافسة الأجنبية في الأسواق الأمريكية. وأعيد الاهتمام بتنافسية الدولة في بداية التسعينيات من القرن العشرين كإفراز طبيعي لما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات من شأنها خلق بيئة عالمية محتدمة التنافس. تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنافسية قد تعرض لجدل كبير، إذ لا يمكن حصره ضمن تعريف واحد.

وفي ما يلي نورد بعض التعاريف على النحو الآتي:

* **التعريف الأول:** طبقاً للتعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة يعتبر أن الميزة التنافسية هي: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختبارات الأسواق الدولية، و في نفس الوقت تكفل للمواطنين اكتساب مستوى معيشي متصاعد و متواصل على المدى الطويل"¹.

* **التعريف الثاني:** بينما تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)، التنافسية، "بقدره الشركات والصناعات والدول والأقاليم على تعبئة وتوظيف عوامل الإنتاج بشكل متواصل"².

¹ - First Annual report to the president and congress , 1992.

² - OCDE , Industry committee project , 1994.

* **التعريف الثالث:** أما تقرير التنافسية العالمية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فقد حدد تعريفاً للقدرة التنافسية على أساس أنها " قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني". وقد اعتمد هذا التقرير نموذجاً لقياس مدى القدرة التنافسية للدول يستند على ثمانية عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها استناداً إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية¹.

* **التعريف الرابع:** ربط المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية بالنمو الاقتصادي، حيث عرفها "بالقدرة على خلق قيمة مضافة تزيد من الثروة القومية". إلا أن هذا التعريف قدم أربعة أبعاد أساسية تشمل عدداً من الاختيارات البديلة التي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة. حيث يمكن للدولة أن تحقق تنافسيته بانتهاج سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات، أو السعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يمكن للدولة التنافس في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية وتتمسك بالاعتبارات الاجتماعية².

2/ محددات القدرة التنافسية³:

في دراسة لعشرة بلدان هي: أمريكا، إنجلترا، سويسرا، السويد، إيطاليا، ألمانيا، الدانمارك، اليابان، كوريا وسنغافورة، اكتشف Porter أن الشركات التي تتمتع من اكتساب الميزة التنافسية وتستمر في المحافظة عليها في ظل المنافسة الدولية هي التي تواصل التحسين والابتكار والتطوير من خلال عمليات ديناميكية مستمرة، وكذا الالتزام بالاستثمار المستمر والمتواصل، لتحديد الفرص وتعمل على تعظيم المكاسب.

ولقد حدد Porter أربع ركائز للنظام التنافسي الوطني تساهم في صياغة المناخ الصناعي لدعم أداء المؤسسات نوجزها فيما يلي:

¹ - تتمثل هذه العوامل بمدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية والاستثمار ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتطور الأسواق المالية، ونوعية البيئة التحتية ونوعية التكنولوجيا، ونوعية الإدارة في قطاع الأعمال، ومرونة سوق العمل وكذلك نوعية المؤسسات القضائية، والسياسية (المؤسسات السياسية).

² - World competitiveness International Institute for Management & Development Yearbook, 2002.

³ - Porter, E. Michael, "The competitive advantage of nations" The free press, new york, 1990.

1-2 / أوضاع عوامل الإنتاج:

حيث تشتمل على المدخلات اللازمة للصناعة مثل: العمالة والأرض والموارد الطبيعية ورأس المال والبنية الأساسية. وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين هما:

* **العوامل الأساسية:** وهي التي يمكن توارثها أو خلقها من خلال استثمارات متوسطة، تشمل الموارد الطبيعية؛

* **العوامل المتقدمة:** وهي التي تكتسب من خلال استثمارات مستمرة في كل من رأس المال البشري والمادي.

2-2 / أوضاع الطلب المحلي:

حيث تساهم بشكل أساسي في خلق الميزة التنافسية ومن أهم سمات الطلب نجد هيكل وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، ونقصد بذلك درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي. وبذلك يسهم في إعطاء رؤية مسبقة للمؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية.

3-2 / الصناعات المتصلة والمدعمة:

وذلك عن طريق التكنولوجيا المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفاءة اقتصادية، وبالتالي تسهم في رفع معدل الابتكار والتحسين.

4-2 / استراتيجيات المؤسسات :

حيث تكفل للدول الإطار التنافسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على سمات الاستراتيجيات والممارسات الإدارية وشكل الهيئات. وعن طريق تحديد الأهداف تبرز رغبة هذه الهيئات في الاستثمار والمخاطرة والابتكار والتجديد، وهذه بدورها تتأثر بأسواق المال والهيكل الضريبية والاتجاهات الاجتماعية.

5-2 / دور الحكومة:

تؤدي الحكومة دوراً بالغ الأهمية في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة والمعززة للقدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية¹

3/ مراحل تطور الميزة التنافسية الوطنية:

لقد حدد Michael porter أربع مراحل لهذا التطور، تحركها العوامل التالية²:

عوامل الإنتاج	factor driven
* الاستثمار	Investment driven
* الابتكار	Innovation driven
* الثروات	wealth driven

تحتوي المراحل الثلاث الأولى على تحسين مستمر للميزة التنافسية للدولة. أما المرحلة الرابعة فتتميز بالانحدار و الهبوط الحتمي.

* **في المرحلة الأولى:** تكتسب الصناعات الدولية الناجحة مميزات من عوامل الإنتاج.

* **في المرحلة الثانية:** تعتمد على رغبة و قدرة المؤسسات على الاستثمار في المنتجات الحديثة والسلع المعقدة وتكنولوجيا التشغيل.

* **في المرحلة الثالثة:** تخلق المؤسسات تكنولوجيات وطرق جديدة وتتنافس في السوق العالمي في قطاعات صناعية متنوعة ومكثفة بناء على الإنتاجية المرتفعة وليس انخفاض تكلفة العوامل

* **المرحلة الرابعة:** تبدأ المؤسسات في فقد الميزة التنافسية، ونقل المخاطرة، وتركز الحكومات على عدالة توزيع الدخل.

4/ أهمية مؤشرات التنافسية:

¹ - إسماعيل زغلول ومحمد الهزايمة: سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل من 5 إلى 7 أكتوبر 1999، ص173.

² - سوزان مسيحة: التنافسية الدولية ومعايير قياسها، مؤتمر الإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية، الجمعية العربية للأداء 30-31 أكتوبر 1996، ص5.

تكفل مؤشرات التنافسية معلومات هامة تساعد على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة عن طريق رفع الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال تبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتقوية البناء المؤسسي وهي تساعد على¹:

أ - رصد حالة الاقتصاد الوطني أو الصناعة في فترة ما ومقارنة أدائه عبر الزمن وإجراء المقارنات بين الدول والصناعات المختلفة.

ب - تشخيص وتحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية وكفاءة تخصيص الموارد.

ج - اقتناع رجال الأعمال والحكومات والمؤسسات المقرضة والمساهمين بحتمية وأهمية الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات تستخدم في الحملات الإعلامية الموجهة للمستثمرين المحليين والأجانب عن مناخ الاستثمار السائد في البلد محل الاستثمار.

هناك ثلاثة أنواع من مؤشرات التنافسية، نوجزها على النحو التالي:

4 - 1 / مؤشرات الاقتصاد على المستوى الكلي:

هناك العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التي يصدرها البنك الدولي ضمن مؤشرات التنمية للعالم وصندوق النقد الدولي ضمن الإحصاءات المالية الدولية، مثل مؤشرات الموارد الطبيعية، والمادية، والبشرية، ومؤشرات معدل النمو، وهيكل الإنتاج، والاستهلاك والصادرات، والواردات، وميزان المدفوعات، وموازنة الحكومة، والنقود، والتضخم، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، والدين الخارجي... الخ.

وفي الآونة الأخير، قام قسم التنمية للقطاع الخاص في البنك الدولي بتجميع سلسلة من مؤشرات التنافسية تشمل أربع سمات أساسية لمناخ الأعمال في الدول، نوجزها فيما يلي:

أ - **خفة الحركة Agility**: وهي قدرة المؤسسات على الرد على مؤشرات السوق والتي يعكسها الأداء الاقتصادي والتصديري مثل نمو دخل الفرد، ونمو الإنتاج ونمو الصادرات، ونمو الاستثمارات ونسبتها في الناتج المحلي، ونسبة الصادرات الوطنية إلى الصادرات الكلية لبعض التكتلات الاقتصادية مثل OCDE أو ASEAN .

¹ - المرجع السابق.

ب- **التعلم Learning**: أي قدرة المؤسسات والعمال على استيعاب المعلومات والتكنولوجيات الجديدة، كما تعكسها مؤشرات القدرات التعليمية والفنية مثل: نسبة الأميين، نسبة المتدربين، نسبة المتخرجين، نسبة النفقات على التعليم للنفقات الكلية للموازنة...إلخ.

ج- **التشابكات Networcking**: وهي الترابطات بين الأسواق المحلية والدولية ومصادر المعلومات والتكنولوجيا، كما تعكسها مؤشرات النقل، والمواصلات، وترابطات الاستثمارات مثل: الاستثمار الأجنبي لكل 1000 فرد في المجتمع، عدد الجرائد اليومية لكل 1000 فرد، أطوال الطرق المرصوفة...إلخ .

د- **الإعتمادية Realibility**: أي قدرة المؤسسات على القيام بالتزامات متواصلة وتلبيتها مع مرور الزمن كما تعكسها عوامل عدم التأكد والمخاطرة، مثل: معدل التضخم، تغير الأرقام القياسية للمستهلكين، نسبة خدمة الدين إلى الصادرات عدد أيام العمل الضائعة في الإضرابات، عجز الموازنة مقارنة بالنتائج المحلي، عمق القطاع المالي: النقود بمفهومها الواسع (M2) منسوبة إلى الناتج المحلي...إلخ.

4 - 2 المؤشرات القطاعية :

وهي التي تركز على قطاع اقتصادي محدد ولعل زيادة نصيب الصادرات في السوق الدولي يعد من أهم مؤشرات التنافسية، ويدعم هذا الموقف مدى الترابط والتركيز بين الأنشطة المتصلة والمدعمة لهذا القطاع والتكامل الأفقي من مواد أولية ومعدات ومدخلات متخصصة.

4 - 3 مؤشرات التنافسية الأنشطة الاقتصادية:

يعتمد أداء الأنشطة الاقتصادية على متغيرات معقدة التشابك تتسم بعلاقات التبادل مثل توافر الموارد الاقتصادية ومدى التشغيل والتكنولوجيا المستخدمة والترابطات الأمامية والخلفية والبنية التحتية وسياسات التوظيف والتسعير. ولذلك يصعب تحليل قوة أو ضعف صناعة معينة بدون تمييز آثار كل هذا المؤثرات على الأداء، وتشمل هذه المؤشرات على جملة من العناصر أهمها: القيمة المضافة وتكلفة

الموارد المحلية، وسعر الصرف الضمني¹ ومعدل الحماية الفعال² ومعيار التنافسية الدولية للصادرات... إلخ.

ثانياً: سياسات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

في إطار توجه الجزائر الرامي إلى مواكبة متطلبات الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، والانفتاح على الأسواق الخارجية، ما فتئت الحكومات المتعاقبة في اتخاذ جملة السياسات والإجراءات الإصلاحية، حيث شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية. لقد استهدفت تلك البرامج التصحيحية معالجة الاختلالات الهيكلية وإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله على قدر من التنافسية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح أمام تدفقات رؤوس الأموال وحركة التجارة الخارجية. وفيما يلي نحاول استعراض أبرز السياسات والإجراءات المعتمدة في مختلف القطاعات والميادين:

1 - تحرير التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية وسيلة تحدد مكانة الاقتصاد الوطني من خلال العلاقات التجارية، حيث تمثل الصادرات مؤشراً للطاقة الإنتاجية للبلاد وتلبية حاجياته، كما تعبر الواردات عند مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج. والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 1992-2000

جدول رقم (1) تطور الصادرات والواردات

الوحدة: مليون دولار

السنوات	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
الصادرات	11123.6	10097.7	8639.6	10532	13204	13820	10055	8948.9	19570
الواردات	8539.7	8761.1	9570.3	10393	9090	8130	8545	9187.4	9201
الميزان التجاري	1583.9	1336.6	979.3	139	4114	5690	1510	-238.52	10369
معدل التغطية %	1.30	1.15	0.89	1.01	1.45	1.69	1.17	0.97	2.12

¹ - نقصد بسعر الصرف الضمني: قيمة المواد المتداولة المقومة بأسعار الظل، ويعبر عنها بالعملة المحلية والمستخدم لكل دولار يتم اكتسابه في حالة الأنشطة التصديرية أو دولار يتم توفيره في حالة الأنشطة البديلة للمستورد.

² - نقصد بسعر معدل الحماية الفعال، التعريف الاسمية و الضمنية للقيمة المضافة لنشاط معين، وتختلف عن التعريف الاسمية للسلعة، كما يقيس كذلك الأثر الكلي لجميع العوائق غير التعريفية والتعريفية.

المصدر: الجمارك الجزائرية، إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية، فترة 1992-2000

استنادا إلى الجدول رقم (1)، شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1992 - 1997 تزايدا مستمرا إلا أنها انخفضت سنة 1998 إلى 10055 مليون دولار سبب انخفاض إيرادات قطاع المحروقات، أما الواردات فقد ارتفعت لتصل سنة 1995 إلى 10393 مليون دولار ثم انخفضت سنة 1996 إلى 9090 مليون دولار، وذلك نتيجة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى ارتفاع السلع المستوردة. لكن هذا الانخفاض كان مؤقتا، إذ عادت الواردات للارتفاع من جديد نتيجة اتجاه المؤسسات المختصة إلى زيادة الاستيراد بغية تحقيق الفائدة التجارية خاصة بعد تحرير القطاع بدءا من يناير 1995

ولأجل اندماج الاقتصاد الوطني في التجارة الخارجية بصورة فعالة، تم اعتماد رؤية استراتيجية تهدف أساسا إلى تنويع الصادرات و ترقيةها حيث تركز على المحاور التالية:

1-1 / التحفيزات الجبائية: وتشمل على تحفيزات ضريبية وجمركية.

(أ) التحفيزات الضريبية¹: تشمل على عدة إعفاءات، مثل:

- * الإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية حيث تحدد نسبة الإعفاء فيها كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة برقم الأعمال؛
 - * الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط التجاري والصناعي؛
 - * الإعفاء من الضرائب المباشرة؛
 - * إعفاء عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة.
- (ب) التحفيزات الجمركية: حيث تشمل مجموعة من الإجراءات، نوجز أهمها فيما يلي:

- * القبول المؤقت: ويقصد به النظام الجمركي، الذي يسمح، بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي² مدة

¹ - ديبش أحمد: دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 36.

² - المادة 174 من القانون 79/07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 المعدل والمتمم بموجب القانون 98/10 المؤرخ في 1998/08/22.

مكوث البضائع تحت نظام القبول المؤقت حسب المدة الضرورية لقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها؛

* إعادة التموين بالإعفاء: ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد، بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة؛

* نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت): حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج، بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.

* نظام التصدير المؤقت Le système ATA: حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية وذلك عن طريق الدفتر ATA (وهو الوثيقة الجمركية الدولية لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن).

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم اللجوء إلى جملة من الإجراءات بغية ترقية الصادرات الجزائرية وجعلها تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الأجنبية، ومن ذلك نذكر ما يلي¹:

* اعتماد سعر صرف موات: وذلك عن طريق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بافتراض وجود مرونة طلب سعرية؛

* تأمين و ضمان الصادرات: تديره الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)؛

* إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE) بمقتضى قانون المالية لسنة 1996؛

* إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، والديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية (في أكتوبر 1996).

¹ - وصاف سعيدي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الأغواط، 8 و 9 أبريل 2002، ص 46-47.

* إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفارتنا بالخارج للتعريف بالمنتج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة بالجزائر
*عصرنة إدارة الجمارك، وتسهيل الإجراءات الجمركية بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية.

1 - 2 / دور الجهاز المصرفي في تمويل التجارة الخارجية:

حيث اعتمدت البنوك إستراتيجية جديدة أكثر مرونة تتعلق بتقنيات الدفع، وتسيير الخطر بالإضافة إلى استراتيجيات تخص عمليات التغطية.

1 - 3 / مراقبة الجودة والنوعية وتخفيض تكاليف النقل:

حيث يشترط إخضاع المنتجات الموجهة للسوق الخارجي لمعايير النوعية المعمول بها عالميا، وبذلك ترفق بشهادة تفتيش¹، وفي هذا الإطار تم إنشاء المركز الجزائري لمراقبة الجودة والرزق (CACQE)²، الذي يعمل على دعم ومساندة المؤسسات الصناعية الراغبة في تحسين جودة منتجاتها ومراقبتها لغرض تأهيلها لاقتحام الأسواق الخارجية، كما تعمل وزارة التجارة من خلال مديرية مراقبة الجودة رسم المحاور الكبرى للجودة بالتنسيق مع بقية الهيئات الأخرى، ونشير بأن عدد المؤسسات الوطنية الحاصلة على شهادات الإيزو يعرف ارتفاعا سريعا.

1 - 4 / تخفيض تكاليف النقل:

حيث قامت شركات النقل البري والجوي وكذا مؤسسات الموانئ والبحرية بتقديم إجراءات تتمثل في تخفيض أسعارها في نطاق تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات³. والجدير بالإشارة أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضا، ساهم بشكل أساس في رفع احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية من 6 مليار دولار في نهاية سنة 2000 إلى 12 مليار في نهاية سنة 2001، وهو أعلى مستوى له منذ الثمانينات، وكفي لتغطية الواردات لأكثر من عام⁴.

2 - تأهيل قطاع المحروقات (النفط - الغاز):

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 94/90 المؤرخ في 10 أفريل 1994.

² - المرسوم التنفيذي رقم 89-147 المؤرخ في ديسمبر 1989.

³ - Le Guide de l'exportation, MLP Edition, 1997, p.32.

⁴ - مجلة الاقتصاد والأعمال، السنة الرابعة والعشرون، أفريل 2002، ص 19-20.

لقد بلغ معدل إنتاج الجزائر من النفط عام 2000 نحو 800 ألف برميل في اليوم، فيما تبلغ حصتها الحالية ضمن حصص الإنتاج المخفضة التي أقرتها منظمة OPEC منذ بداية عام 2002 نحو 639 ألف برميل في اليوم. أما صادرات الغاز الطبيعي الإجمالية فقد بلغت معدل 60 مليار متر مكعب في الأعوام الأخيرة. وتأتي الجزائر في المرتبة السادسة في العالم بالنسبة لحجم إنتاجها من الغاز الطبيعي¹. وتسيطر شركة النفط الوطنية سونطراك على جميع مجالات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز المسال وصناعة البروكيماويات والنقل والأعمال المساندة، حيث تصنف من بين اثنتي عشر شركة نفطية في العالم.

وبغية زيادة القدرة التنافسية لقطاع النفط في الجزائر، عمدت شركة سونطراك بتنفيذ مشروع تطوير شامل لعملياتها، يتطلب استثمارات إجمالية قدرها 19.2 مليار دولار وذلك عن طريق زيادة عدد اتفاقيات الاستكشاف والتطوير والمشاركة في الإنتاج مع الأطراف الأجنبية، إذ من المتوقع أن تصل إلى 50 عقدا بحلول عام 2005، وبالتالي رفع إنتاج النفط الخام من نحو 800 ألف برميل في اليوم حاليا إلى 1.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2005 وتتمحور استراتيجية قطاع النفط حاليا حول مشروع قانون يفصل بين الجوانب التنظيمية والتجارية، ويحرر نشاطات إنتاج وتصنيع ونقل المواد الهيدروكربونية ويجعلها متاحة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

تمثل منتجات النفط والغاز 95% من صادرات الجزائر 60% من إيرادات الدولة و25% إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي. وما من شك أن البلاد لا تزال تفتقر احتياطات هيدروكربونية هائلة تحتاج إلى مزيد من الاستغلال والتمتين. كما يمكن أن يزيل هذا القانون على كاهل شركة سونطراك المهمات الحكومية المتعلقة بالإشراف المالي والتقني على هذا القطاع، بحيث تستطيع التركيز على عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتصنيع وتنمية المشاركة الأجنبية.

3 - إعادة تأهيل القطاع الصناعي:

عمدت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى تبني برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية، يمتد على تسع سنوات (2000 - 2008) يشمل عصرنة المؤسسة ومحيطها في آن واحد، ويشمل هذا البرنامج على 650 مؤسسة. وحسب الرزنامة التي حددتها وزارة الصناعة، فإن البرنامج يمر عبر ثلاثة مراحل:

- * المرحلة الأولى: من (2000 إلى 2002) وتشمل 150 مؤسسة.
 - * المرحلة الثانية: من (2003 إلى 2005) وتشمل 200 مؤسسة.
 - * المرحلة الثالثة: من (2006 إلى 2008) وتخص 300 مؤسسة.
- والجدول التالي يوضح تطور القطاع الصناعي في الجزائر:

¹ - المرجع السابق، ص 15-16.

جدول رقم (02): تطور القطاع الصناعي حسب فروع المشروع 2000/99

معدل استعمال الإمكانات	تطور الإنتاج 2000-99	حصة من الإجمالي الإنتاج للقطاع	
30	5,1	10	صناعة الحديد / التعدين
37	1,1-	06	الصناعة الميكانيكية / المعدنية
47	3,4	08	الصناعة الإلكترونية / الكهربائية
64	5,1	10	مواد البناء / الزجاج
24	0,6 -	03	الخشب / الورق / سلع أخرى
65	9,4 -	49	الزراعات الغذائية
31	13,5 -	04	النسيج و الجلود
44	6,4	09	الكيمياء / الصيدلة / الأسمدة
44	2,3 -	100	مجموع الإنتاج

Source : Mire 2000

لقد عرف نمو الإنتاج الصناعي تراجعاً قدر بحوالي 2.3% خلال سنة 2000، ومقارنة مع النتائج المسجلة ما بين عامي 1998 و1999، فإن الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي عرف انخفاضاً قدر بـ 1,5%، كما أن نمو الصناعة الوطنية يبقى ضعيفاً لبعض القطاعات، فضلاً على العدد الكبير للعمال، وضعف مستوى الأجور لا يحفز على زيادة المردودية.

إن العمل على تحقيق وضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية، دفع بالجهات الوصية إلى صياغة سياسية صناعية جديدة تركز على مؤشر التخصص/الكفاءة، ويكمن ذلك من خلال خلق مجموعات قطاعية مندمجة (Grappes)، أي متكونة من مؤسسات وصناعات التي تدعم ثنائياً بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات، الزبون – المورد، وروابط قوية بين الهياكل الاقتصادية¹، إضافة إلى ذلك فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001، قد يخلق مجالا جديدا للسياسات الصناعية الوطنية عن طريق:

¹ - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر: تأثير الشراكة الأوروبية ومتوسطة على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية، جامعة سطيف (الجزائر)، 29-30 أكتوبر 2001، ص19.

* إعادة التأهيل

* تطوير الهياكل القاعدية للتكنولوجيا (مخابر، مراكز تقنية صناعية..)

* سياسات التنميط وترقية المعايير والمواصفات * ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة * تمويل النشاطات الحرفية والتجارية، * وعصرنة الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أعدت الحكومة برنامج خصصة ومساهمة تطرحه تباعا بمناقصات أو في الأسواق المالية المحلية والدولية فضلا عن الأدوات الأخرى المناسبة لذلك، ويزيد عدد المؤسسات العامة المرشحة للانفتاح بإدارتها ورؤوس أموالها على القطاع الخاص المحلي والأجنبي نحو 650 مؤسسة في 28 قطاع، وفيما يلي المشاريع المعروضة بحسب قطاعاتها¹:

- القطاع الصناعي 54%
- قطاع البناء والأشغال العمومية 12%
- القطاع التجاري 7%
- القطاع الزراعي 4%
- القطاع السياحي 4%
- القطاع الصحي 1%

ومن المقرر أن الاستثمارات الضرورية لتحديث وإصلاح المؤسسات العمومية تبلغ نحو 132 مليار دينار جزائري أي (1,7 مليار دولار أمريكي) وهو ما يتطلب اللجوء إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتغطية جزء مهم من هذه الاحتياجات من خلال برامج الخصصة.

وقد صادق مجلس مساهمات الدولة، وهو الهيئة المكلفة بتنفيذ برامج الخصصة - مؤخرا على قائمة تشمل 70 مؤسسة عامة ومن المخطط أن يشمل برنامج الخصصة في مرحلة لاحقة المؤسسات الحكومية المصنفة استراتيجية مثل: الكهرباء، والمياه والمصارف العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنه في شهر أوت 2001 صدر أمرا تميز بما يلي:

أ) دمج أمرين سابقين (1995) تعلق الأول بالخصصة، والثاني بتسيير رؤوس الأموال التجارية؛

ب) إنشاء لجنة لمراقبة عمليات الخصصة تسلم تقاريرها لرئيس الحكومة؛

¹ - جريدة الشرق الأوسط، تقرير الاستثمار، 2001/02/28

ج) يستفيد عمال المؤسسات العمومية المرشحة للخصوصية مجاناً من 10% على الأكثر من رأس مال المؤسسة بشكل أسهم لا تملك حق التصويت ولا التمثيل في مجلس الإدارة؛

د) يمكن للخصوصية أن تتم باللجوء إلى آليات السوق المالية المختلفة مثل: العرض العلني للبيع بسعر محدد، المناقصات، البيع بالتراضي بعد ترخيص من مجلس مساهمات الدولة؛

أما في مجال الصفقات العمومية، اتخذت ترتيبات خاصة بالشفافية والفعالية، إذ يشترط على المستثمر ملء دفتر شروط للدخول في المناقصات.

4 - اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية:

خلال السنوات الأخيرة، انصبت الجهود الحكومية على تهيئة البيئة الاستثمارية بغية تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن أبرز هذه الجهود نذكر ما يلي:

1-4 / في الإطار التشريعي:

تم إصدار أمر رقم 03/01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله.

إن الجديد في هذا الأمر هو تطور مفهوم الاستثمار يشمل عمليات الخصوصية، الأمر الذي كان غائبا في السابق. إلى جانب ذلك تميز التشريع الجديد بما يلي:

* المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛

* إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛

* إنشاء شبكات موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص؛

* تقدم ANDI كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز، في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب.

* تعنى ANDI بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي والسياحي والخدمي.

- * تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار، تشرف على إدارته ANDI وهو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمارية التي تمنحها الدولة في حالات محددة.
- * تم إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، يكلف بإعداد استراتيجية وألويات الاستثمار.
- * سمح التشريع الجديد (الأمر) بإمكانية التنازل أو نقل ملكية استثمار ما، استفاد من امتيازات وحوافز.

2-4 / الحوافز المقدمة: اشتملت أساسا على ما يلي:

- * خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري؛
- * الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الاستثمار؛
- * الإعفاء من رسم نقل الملكية؛
- * إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة للاستثمارات التي تعتمد على نقل التكنولوجيا وتحافظ على البيئة وتحمي المواد الطبيعية وترشد استخدام الطاقة، وتستجيب لشروط التنمية المستدامة؛
- * أقر التشريع الجديد بموجب التعويض العادل جراء أي مصادرة إدارية، كما أقر بمبدأ التحكيم لفض المنازعات؛
- * تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصروفات المتعلقة بالأشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشآت؛
- * الإعفاء مدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي؛
- * الإعفاء مدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ اقتناء الاستثمار من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار؛
- * تستفيد الاستثمارات المنجزة من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه.

3-4 / تهيئة مناخ استثماري:

إذ ترجع أهميته في تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة معدل الأمان لمخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى الداخل كما يرتكز هذا المناخ على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي هذا السياق تم ما يلي¹:

(أ) تنوع الحوافز بشكل يستقطب المستثمر مع الاعتماد على سياسات اقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، يسمح لمزيد من التوجه التصديري وترشيد عمليات الاستيراد؛

(ب) توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية، والعمل على تبسيط إجراءات الدخول والخروج من النشاط الاقتصادي؛

(ج) تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال.

4-4 / تأهيل الجهاز المصرفي:

يعد تطوير الجهاز المصرفي الجزائري أحد المؤشرات الهامة لقدرة الاقتصاد الوطني التنافسية في السوق العالمية، خاصة في ظل اتفاقيات المنظمة العلمية للتجارة ومالها من شروط ومتطلبات مالية تحت الجهاز المصرفي على التطوير باعتباره أحد الأدوات الهامة للاحتكاك الدولي.

لهذا أحدثت سياسة الإصلاح تغييرا هاما في القطاع المالي في الجزائر خلال السنوات القليلة المنصرمة، إذ سمحت بانتشار المصارف الخاصة، وشجعت على حصول تدفق مستمر ومتزايد للمصارف الأجنبية. وفي هذا السياق، رخص بنك الجزائر (البنك المركزي) لـ 16 مصرفا خاصا، بينها 6 مصارف أجنبية، و10 مصارف محلية. في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على هذا القطاع، فهي تملك 95% من إجمالي الأصول والودائع وأكثر من 1000 فرع. لكن بعض المصارف الخاصة التي باشرت نشاطها في الفترة الأخيرة، توفر خدمات متميزة تعمل ضمن المعايير الدولية². في حين هناك مصارف أخرى خاصة لا تحترم اللوائح المنظمة للعمل المصرفي، الأمر الذي اضطر الجهات الوصية إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها قانونا.

¹ - قويدى محمد: أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية، جامعة سطيف (الجزائر)، 29-30 أكتوبر 2001، ص11.

² - جريدة الشرق الأوسط، تقرير الاستثمار، 2002/02/28، ص20.

وفي إطار مخطط استراتيجي، عملت جل المصارف على:

أ) تحديث البنية الأساسية والموارد البشرية؛

ب) تحديث آليات العمل؛

ج) ابتكار منتجات جديدة في السوق الجزائرية؛

د) التخلص من الوصاية مع حرية اتخاذ المبادرة والقرار؛

هـ) العمل ضمن قواعد المراقبة التي تصفها الهيئات المصرفية المختصة وفي مقدمتها بنك الجزائر (البنك المركزي)، والهيئة المصرفية، ولجان التدقيق، وفقا لأنظمة ولوائح تتسم بالصرامة والعمل وفق معايير الحيلة والحذر المطلوبة.

4-5 / تأهيل قطاع التأمين:

يوفر قطاع التأمين في الجزائر فرصا متنوعة للاستثمار نظرا للطاقات الكامنة في السوق، فضلا عن الحاجة الملحة لمنتجات تأمينية مختلفة وحديثة. ومن المتوقع أن تصبح الجزائر خلال سنوات معدودة، أول سوق إفريقية في التأمين حين يزداد الوعي التأميني لدى المواطنين وتزداد قدراتهم الشرائية، فيتجهوا نحو التأمين الشخصي على الحياة والممتلكات¹.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الصادر مطلع 1995، شكل محطة أساسية في تاريخ قطاع التأمين الجزائري، إذ إنه وضع حدا لاحتكار الدولة للنشاط التأميني وعمليات إعادة التأمين وفتح السوق للمنافسة وذلك من خلال:

أ - إلغاء احتكار الدولة للعمليات التأمينية؛

ب- فتح باب الترخيص لشركات جديدة بعد تحديد مواصفات التأسيس والحد الأدنى لرأس المال؛

ج- فتح الباب لدخول وسطاء جدد؛

د- تأسيس المجلس الوطني للتأمين.

ولقد أدت شركات التأمين دورا مهما في تنشيط السوق المالي النقدي من خلال الإصلاحات التي أدخلت على هذه السوق. كما ساهمت في إنشاء السوق المالي عن طريق الوسطاء في عمليات البورصة (IOB)، علاوة على أنها تعتبر أحد المكتسبين الرئيسيين للأسهم والسندات في السوق المالي.

¹ - مجلة الاقتصاد والأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

إن هذه الإجراءات من شأنها إرساء مناخ اقتصادي موات، وإكساب الاقتصاد الوطني وضعيات تنافسية

5 - الاندماج في الاقتصاد العالمي:

بغية تحقيق التكامل الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق الخارجية، وتفعيل المنافسة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، واصلت الجزائر في أبريل 2002 مفاوضاتها الثنائية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا السياق، تقدمت الجزائر بجملة اقتراحات للأمانة العامة للمنظمة، منها اقتراح الأوضاع التعريفية الفرعية بنسبة 30% في 2002 (من دون الرسم الإضافي المؤقت) للدعم على مدى 10 سنوات بنسبة أولية تقدر بـ 30% عام 2000، وتم تحديد كل الأوضاع التعريفية الفرعية بنسبة 15% في العام 2002 (من دون الرسم الإضافي المؤقت) المقترحة للدعم على مدى 7 سنوات بنسبة أولية تقدر بـ 15% بنسبة نهائية¹، وفي نوفمبر 2002 تقدمت الجزائر باقتراحات جديدة وأجرت مفاوضات ثنائية في جنيف مع الأطراف الفاعلة في المنظمة استكمالاً للقاءات السابقة، وفي هذا إطار اعتبر معدل التعريفية الجمركي في الجزائر مرتفع جداً، كما طلبت هذه الدول توضيحات إضافية بشأن مخطط الدعم الفلاحي.

ويرى السيد/ حميد طمار – الوزير السابق للتجارة – أن دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ستكون له آثار كبيرة على التنافسية، وقدرة رد الفعل التنافسي للمؤسسات وجعلها تنشط وفق المقاييس الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بالتفكيك الجمركي، والخدمات، والنظام التجاري، والسلع، والملكية، والخدمات الصحية، وتلك الخاصة بالصحة النباتية، ورخص الاستيراد، وتجارة الدولة،... إلخ.

كما سعت الجزائر إلى تشكيل اتفاقيات اقتصادية إقليمية نذكر أهمها فيما يلي:

أ- الاتحاد المغربي الذي وقع في 17 فيفري 1989 بمراكش، وكان يعمل على تحقيق جملة من الأهداف تستهدف جلها في الوصول إلى بناء تكامل اقتصادي مغربي، ولقد جمدت مؤسسات الاتحاد في 1995 بطلب من المغرب؛

ب- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم التأسيس لها في مارس 1997 بالقاهرة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتعمل الجزائر للإنضمام لها قبل نهاية سنة 2003 حسب تصريح الوزير السابق للتجارة حميد طمار.

¹ - المرجع السابق، ص 32.

ج- التأشير بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 2001/12/19، بعد 17 جولة من المفاوضات، وإمضاؤها من طرف رئيس الجمهورية في أبريل 2002، كما ينتظر المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري في الدورة الربيعية لسنة 2003، بعد مصادقة البرلمان الأوروبي عليه سابقا. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التكتلات الاقتصادية قد تزيد من فرص الاستثمار والنفاذ إلى الأسواق الأجنبية، وفقا للوفرات التي تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية بالإضافة إلى ما يمكن أن توفره هذه التكتلات للمؤسسات الاقتصادية من استغلال أمثل للموارد، وتنويع مصادر التمويل، ونقل للتكنولوجيا، وتركيز أنماط تسييرية وتنظيمية فعالة، ... إلخ.

الخاتمة

مما سبق، يتضح أن استراتيجية الجزائر في تطوير قدرتها التنافسية تركز على مواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي، وخاصة على الصعيدين النقدي والمالي، بالإضافة إلى إصلاح هيكلي، يهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. ورغم الجهود المتواصلة، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من بعض الاختلالات الهيكلية على المستوى الكلي، القطاعي والجزئي. وبذلك فإن الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني قد يتحقق في الأجل المتوسط والطويل، كما يمكن أن تكون مرهونة بمدى القدرة على توفير مناخ اقتصادي موات، من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل قطاع التصدير باعتباره محفزا أساسيا للنمو الاقتصادي. كما يمكن أن يتحقق الارتقاء بالقدرة التنافسية من خلال ما يلي:

- مواصلة اعتماد الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني؛
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص مع فسخ المجال أمام المبادرات الخاصة؛
- ترقية الإطار التشريعي والتنظيمي؛
- توفير مناخ استثماري مناسب بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي، عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية؛

- تكثيف أوجه التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي مع ترقية فرص الشراكة؛
- مواصلة العمل على تطوير الجهاز المصرفي، واعتماد صيغ عمل جديدة ملائمة لمتطلبات السوق المحلية والدولية.